الفصل الرابع

نظام الحكم العثماني

نشأت الدولة العثمانية على أطراف ما تبقى من الدولة البيزنطية وأنها كانت دولة أوروبية قبل أن تصبح دولة آسيوية. لهذا لم تتوفر للدولة على الإطلاق نظم واحدة بحيث إن نظام الحكم في الأناضول كان يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي. وقد جرت وراثة الملامح الأساسية للهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام الفارسي الذي أخذ به السلاجقة، وهو النظام الذي ورثه الغزنويون عن العباسيين ثم لحقته بعض التعديلات. إلا أن النظام العثماني كانت له ملامح خاصة يبدو أنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافي في أوائل عهدها، بما في ذلك اقتباسها بعض ملامح النظام البيزنطي. ولما كانت تحيط بالدولة بلاد تمر بحالة اضطراب عام، فإنها (الدولة العثمانية) قد اصطبغت بصبغة عسكرية واتجهت إلى التوسع باعتباره أحسن وسائل الدفاع، ومن ثم إعلان السلاطين الجهاد ضد دار الحرب (الكفر) بصفة مستمرة وقد ترتب على هذا الاتجاه أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية، بل إنها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية[1].

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ١٠٦.

نظام الحكم:

كان الرئيس الأعلى للدولة العثمانية هو السلطان وهو القوة المؤثرة الأولى سياسياً وعسكرياً وقد عرف بلقب خنكار ويعني بالتركية السلطان الأعظم، كما عرف أحياناً بلقب بادشاه الفارسي، ويعني الحاكم الأعلى. وقد أطلق على بايزيد نفسه لقب السلطان، بعد موافقة الخليفة العباسي في القاهرة بصفة رسمية، وعندما فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية اتخذ لنفسه لقب سلطان البرين والبحرين. رغم شيوع لقب خنكار أو بادشاه عليهم، ثم تلقب مراد الأول بعد فتح أدرنه بلقب خليفة الله، وبعد فتح مصر تنازل الخليفة العباسي عن لقب الخليفة للسلطان سليم الأول، وكان للسلطان سلطة مطلقة على جميع موارد الدولة[1].

وكان السلطان يتمتع بسلطات واسعة مطلقة، فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات العثمانية، ورئيس الهيئة الحاكمة ـ القولار ـ وفي ذات الوقت رئيس الهيئة الإسلامية الحاكمة. فكانت أهم وأكبر هيئتين على الإطلاق في الدولة تلتقيان في شخص السلطان. وكان يعتبر الحامي والمنقذ للشريعة الإسلامية والمدافع عن العقيدة والإسلام، وله هيمنة تامة على جميع موارد الدولة[2].

ورغم أن السلطان العثماني لم يكن يحد من سلطته قانون مدني أو وجود طبقة أرستقراطية ذات امتيازات، فإنه لم يكن في الواقع حاكماً مطلقاً، إذ لم يكن باستطاعته أن يتجاهل حدود الشريعة الإسلامية بصورة علنية. فقد كانت المراسيم السلطانية تأتي في المرتبة الرابعة بعد المصادر الأساسية للقانون الإسلامي أي القرآن والسنة والمذاهب

---

(١) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية، ص ٣٠٤.

(٢) كارل بروكلمان، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة د/نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ط ١، ١٩٤٩، ص ٩٣.

الأربعة. كما كان على السلطان أن يحصل على فتوى من شيخ الإسلام قبل اتخاذ أي إجراء سياسي هام حول تمشي هذا الإجراء مع الشريعة. وإذا رفض المفتي ذلك الإجراء فإن السلطان غالباً ما كان يعدل عن مشروعاته[١].

وهناك كثير من ملامح الحياة العثمانية كانت مستقلة في الواقع عن السلطة المركزية، ومنها الطوائف الدينية لغير المسلمين (الملل) وطوائف الحرف والمؤسسات والهيئات، مما يدل على أن السلطان العثماني لم يكن يتمتع بالسلطة المطلقة. فقد كانت كل المدن تتمتع بمزايا وصلاحيات محلية واسعة في الشؤون المحلية والمالية والاصلاحات والبوليس (الشرطة)[٢].

اتصف السلاطين العشرة الأوائل ـ من عثمان إلى سليمان ـ بالكفاءة والخبرة الإدارية والعسكرية نتيجة لتولي كل منهم حكم إحدى الولايات في مقتبل حياته العامة. كما كان السلطان الحاكم يتولى قيادة الجيش بنفسه ويرأس جلسات الديوان الذي يبت في مختلف شؤون الدولة[٣].

أما السلطة التنفيذية، فقد رأسها السلطان أيضاً، ولم يكن الوزير سوى مستشار له، ثم قوي مركزه فيما بعد حتى أصبح مطلق الصلاحية، وكان الصدر الأعظم (الوزير الأول) يحمل الخاتم السلطاني رمزاً لقوته، ولا يظهر للجماهير إلا وسط حاشية ممتازة، وكان يعاون الصدر الأعظم أربعة أو ستة من الوزراء أقل منه في النفوذ. وكان الصدر الأعظم هو

---

(١) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٩٤.

(٢) نفس المرجع.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١١٠ وكذلك جب ويوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم ط ١، ص ٥٤.

رئيس الديوان ويهيمن على شؤون الجيش، وكان يقود المعارك الحربية حين تدعو الضرورة وكان يرأس المحكمة العليا ويشترك معه قضاة الشريعة الإسلامية. وكان الصدر الأعظم يقوم بجولات في العاصمة ويتفقد أسواقها ويرافقه في هذه الجولات قاضي القضاة[1].

وكان الوزير الأول أو الأعظم (الصدر الأعظم) حتى فتح القسطنطينية عام (٨٥٧هـ / ١٤٥٣م) من المسلمين الأحرار وخاصة من أسرة جندرلي، ثم أصبح يعين من الانكشارية (الدوشرمة)، وضمن السلطان بذلك ولاءه وطاعته لأن أفراد الدوشرمة كانوا يتربون تربية عسكرية في القصر السلطاني[2]. وفي أعقاب انقطاع السلطان إلى حياة القصر مع ازدياد مسؤوليات الصدر الأعظم أصبح للأخير مقر خاص عام (١٠٦٥هـ / ١٦٥٤م) عرف بالباب العالي، حيث تولى إدارة شؤون الدولة العامة التي كانت تدار قبلًا من قصر السلطان. ولم يكن الباب العالي مجرد سكن للصدر الأعظم وخدمه وحرسه، بل كان ديواناً عاماً يقوم فيه كبار الموظفين بتصريف كل مها مهم ما عدا الشؤون المالية. ويمكن القول إن الباب العالي هو مقر الحكومة المركزية للإمبراطورية. وقد بلغ من شهرة الباب العالي فيما بعد، أن أشيع خطأ أنه هو مقر السلطان، وأن أوامر الباب العالي تعني أوامر السلطان. واشتهر من الصدور العظام في هذه الفترة أفراد من أسرة كوبريلي الذين احتكروا الصدارة العظمى في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وأعادوا إلى الدولة العثمانية بعض هيبتها[3].

---

(١) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، ط ١، ص ٣٦٠ ــ ٣٦١.

(٢) نفس المرجع.

(٣) محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، ص ٦٣ نقلًا عن عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ط ١، ص ٣٧١ ــ ٣٧٢.

الـــديـــوان:

كان الديوان بمثابة مجلس وزراء موسع، وكان سلاطين الفترة الأولى يحضرون جلساته ويرأسون اجتماعاته. وكان يطلق عليه الديوان الهمايوني، واستمر هذا التقليد متبعاً حتى عهد السلطان سليمان القانوني الذي تخلف عن حضور جلساته وتخلى عن رئاسة الديوان للصدر الأعظم. فأصبح الديوان في وضعه الجديد يتكون من رئيسه الصدر الأعظم والوزراء وكبار موظفي الدولة الذين أطلق عليهم أركان الدولة[1] (القضاة والولاة والدفتردارين وأمير البحر والنشانجي).

ويختص الديوان بالإشراف على السكرتارية الخاصة بالصدر الأعظم وكبار الكتاب في الخزانة وحفظ القوانين، وإصدار براءات السلطة، وبحث كافة القضايا الهامة التي تهم الدولة.

وكان الديوان يعقد اجتماعاته أربع مرات في الأسبوع هي السبت والأحد والاثنين والثلاثاء، وتبدأ المناقشات في الصباح وتنتهي في الليل، وبإمكان أي فرد من الرعية أن يعرض ما يريد ويشكو ظلمه للمسؤولين. وكان السلطان في البداية يرأس جلسات الديوان، ثم اكتفى فيما بعد بالاستماع إلى مقرراته، وكان لكل من حاكمي آسيا وأوروبا قوة ذات أثر فعال في إدارة الولايات[2].

ولم يكن للديوان سلطة قطعية في المسائل التي تعرض عليه أو في القرارات التي تصدر عنه، لأن موافقة السلطان عليها كانت شرطاً أساسياً لتنفيذها[3].

وكان الوزراء يعتبرون أهم دعائم الدولة، وكان الصدر الأعظم أعلى

(١) د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٣٧٣.
(٢) د/علي حسون، الدولة العثمانية، ص ٣٢٠.
(٣) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٤٧٦.

مناصب الدولة (مدنية وعسكرية). وكان رجال القانون و (العلماء) يشغلون الدعامة الثانية، وكان على رأس تنظيمهم قاضيا العسكر في أوروبا والأناضول. وقد أشرف العلماء على الأوقاف وعلى التعليم الذي كان يتركز في المسجد وما يلحق به من مدارس، كما تولوا مناصب القضاء. وحين ظهر منصب المفتي شيخ الإسلام أصبح أعلى رتبة ومكانة من مكانة قاضي العسكر[1].

ومن الفئات المهمة في الديوان أهل العلم الذين يشكلون أهم فروع الطبقة الحاكمة وكانوا يندرجون في فئتين:

١ ـ الديوان الهمايوني المسؤول عن المراسلات والإدارة.

٢ ـ الخزانة السلطانية المسؤولة عن المالية والمحاسبة.

وكان الموظفون يتلقون تعليمهم على أيدي العلماء والكتبة، ولهذا أحرز العلماء نفوذاً حين أصبح عدد كبير منهم يلتحقون بهيئة الكتاب[2].

أما القانون فقد نشأ أولًا على أساس عسكري، ومن هنا كان قاضي العسكر لا يزال يرأس الهيئة القضائية، وكانت سلطة قضاة الجيش تشمل الشؤون العسكرية والمدنية، وكان يتلو قضاة الجيش في الترتيب العلماء الكبار وهم قضاة العاصمة وعواصم الولايات، ثم يتلوهم العلماء الصغار الذين يتولون القضاء في عشر مدن ثانوية، أما قضاة الدرجة الثانية وما دونها، فكانوا ينقسمون إلى طبقات ثلاث المفتشون والقضاة ونواب القضاة، وكان القاضي هو صاحب السلطة القضائية العليا في منطقته، فهو الذي يقضي وفقاً لمبادئ الشرع الشريف (القرآن والسنة)[3].

---

(١) د/عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية ط ١، ص ٤٢٨ ــ ٤٢٩.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١١٥.

(٣) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٧٨.

الإدارة والتنظيمات الإدارية:

كان سلطان قونية يقطع الأمراء أرضاً مكافأة لهم على ما يقومون به من أعمال وهؤلاء بدورهم، يقطعون أبناء قبائلهم ممن أبلوا بلاء حسناً في ساحة الجهاد، لقاء تقديمهم الفرسان للخدمة العسكرية، وقد سميت هذه الإقطاعات العسكرية باسم سناجق أي رايات[١]، وقد جعلت بروسة بعد فتحها عاصمة لسنجق جديد أقطع لولي العهد مراد ابن أورخان وعرف باسم «خداوند» أي أرض الحاكم، وفيما بعد تشكل سنجقان آخران، يقع أولهما في الجنوب الشرقي، سلطان أونو (سلطان أوكي) وينتظم مراكز العثمانيين القبلية، وثانيهما، المناطق الساحلية في الشمال الغربي «قوجه إيلي»[٢].

وباتساع رقعة الدولة العثمانية استلزم الأمر تقسيمها إدارياً وعسكرياً إلى إيالات أو ولايات أو باشويات كثيرة العدد، بلغ عددها ٣٢ ولاية أواخر القرن السابع عشر. وقسمت بعض الولايات إلى أقسام إدارية صغيرة، عرف كل منها بالسنجق أو اللواء، وحاكمه بالصنجق بك أو أمير اللواء، وكلمة الصنجق التركية تعني الراية أو اللواء، ثم أطلقت على المقاطعة التي يحكمها الصنجق بك[٣].

وكان يمثل السلطة العثمانية في مركز كل ولاية ممثل أو نائب

---

(١) د/علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢١.

(٢) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤١٠.

(٣) الدكتور السيد رجب حراز، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص ٤١. في بداية نشأة الدولة العثمانية كان الصنجق هو الوحدة الإدارية الأساسية، حيث انقسمت الدولة إلى عدد من الصناجق، على رأس كل منها صنجق بك (أمير لواء) ولكن عندما اتسعت رقعة الدولة وكثر عدد الألوية، عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية في ولاية واحدة، ومع ذلك فقد خلت بعض الولايات الكبيرة من مثل هذه التقسيمات (اليمن ومصر).

للسلطان يعرف بالوالي، كما يلقب عادة بالباشا، وكان الولاة يختارون من جنسيات مختلفة، وكان الوالي يمنح إقطاعاً أو راتباً سنوياً (ساليانه) للقيام بنفقاته ونفقات حاشيته وجنوده. واختلف هذا الراتب من ولاية إلى أخرى حسب الرتبة التي كان يشغلها الوالي قبل تعيينه في منصبه[١].

وكان الوالي رئيساً للجهاز الإداري في الولاية ومسؤولًا عن ضمان استمرار ولائها للسلطان وتأمين العدل والأمن للمواطنين. ومارس الوالي صلاحيات إدارية وعسكرية وقضائية، وأشرف إشرافاً مطلقاً على الشؤون الإدارية والإقطاعية. وكثيراً ما تضاربت صلاحياته مع القضاء، فأمر بفرض عقوبات فورية تصل إلى حد الإعدام بدون محاكمة ومن غير إثبات ولا دعوى. وتدخل في تحديد الأسعار وتأمين المواد الغذائية ومراقبة النقد.

وساعد الوالي على إدارة الولاية عدد من الموظفين، ارتبط بعضهم به مباشرة واستقل عنه البعض الآخر وارتبط باستانبول، فضمن الباب العالي بذلك وجود سلطات في الولاية تحد من نفوذ الوالي وتمنعه من التفكير في التمرد. ودعمت هذه القوى المناوئة أو المنافسة للوالي إيجاد ديوان الولاية، الذي يشير على الوالي في الأمور الهامة، ويتألف من كبار الضباط والموظفين والعلماء والأعيان. وكان للوالي حاشية ضمت وكيله أو مدير مكتبه الخاص (الكتخدا والكخيا) وكاتب الرسائل (المكتوبجي) وحامل الأختام (المهردار) وأمين الصندوق (الخزنة دار) وحامل السلاح (السلحدار) والتشريفاتي (احتشامات أغاسي) أو غيرهم من الموظفين الأقل شأناً. وفي حالة مرض الوالي أو غيابه عن ولايته أو عزله، كان يقوم بأعماله موظف يسمى المتسلم (قائمقام)[٢].

---

(١) الدكتور السيد رجب حراز، المرجع السابق.

(٢) د/عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ٥٢.

التنظيمات المالية:

من المؤسسات العثمانية الهامة، تلك التي كانت تعنى بالشؤون المالية، أي حساب واردات ومصروفات الدولة، وتسمى الدفترداية، ويرأسها الدفتردار وهو يرافق الصدر الأعظم دائماً، ويحتفظ في عهدته بسجلات الأراضي وتوزيع الإقطاعيات. ومنذ فتح القسطنطينية عام (٨٥٧هـ / ١٤٥٣م)، كان الدفتردار موظفاً على جانب كبير من الأهمية، وهو الموظف الوحيد في الإدارة الذي له حق تقديم العرائض بنفسه إلى السلطان. وكان هناك بادئ ذي بدء دفترداران، أحدهما في الأناضول، والآخر في «الروملي» وحتى نهاية عهد السلطان سليمان القانوني، وجد دفتردار واحد للولايات في بلاد الشام والعراق، ومركزه حلب، ولقب بدفتردار عرب وعجم. ثم عين دفتردار خاص لكل ولاية، نظراً لتشعب الأمور المالية فيها[١]. وكان الدفتردار يقوم بتحصيل الضرائب التي تصب جميعاً في الخزانة السلطانية. وأهم هذه الضرائب العشور والجزية والزكاة وضريبة الإدارة المحلية. ويشرف على حسابات أموال الولاية الإقطاعية ديوان دفتر اليومية (الروزنامة) برئاسة الروزنامجي[٢].

وكان الدفتردار يعتبر وكيل السلطان في الولاية للشؤون المالية، ولذا فإنه كان مسؤولًا أمام الباب العالي عن أموال الولاية، فلم يكن يسمح للوالي بمغادرة الولاية عند نقله أو عزله، إلا بعد أن يؤدي حساباً دقيقاً يثبت فيه براءة ذمته[٣].

وفرضت الدولة على الوالي والدفتردار أن يؤمنا كل عام إرسال

---

(١) د/السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٣.
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١١٥.
(٣) د/رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٣.

«الميري» ـ وهو المبلغ الذي حددته الدولة كنصيب الولاية في مصاريف الإدارة المركزية ـ إلى استانبول.

وقد عمدت الدولة العثمانية إلى سك النقود منذ نشأتها، لأن ضرب النقود رمز الاستقلال والسيادة، وكانت هذه النقود مماثلة للنقود التي ضربها السلاجقة على النمط البيزنطي، ومن المرجح أن يكون وزنها الكامل كان يبلغ ستة قراريط، أي ما يعادل ربع الدرهم المتداول في البلدان الإسلامية، وقد أطلق على القطعة النقدية اسم «أقجة»[1] وكانت كل أربعين منها تعادل عشرة دوكات. وكانت تلك النقود التي ضربها العثمانيون، تحمل على وجهها الأول كلمة الشهادة، في حين تحمل على الوجه الثاني اسم الأمير باللغة الدارجة (أورخان) وعبارة يقصد بها الدعاء له «خلد الله ملكه»، دون الإشارة إلى اسم الأب ولأزمان الضرب ومكانه[2]، وأدى ذلك إلى نشاط الحركة التجارية الخارجية.

التنظيمات الاجتماعية:

وتنقسم الدولة العثمانية إلى طبقتين هما: الحكام والرعية، وتشمل الطبقة الأولى الإداريين والقوات المسلحة ورجال الدين، ولا دخل لها بالإنتاج ولا تدفع ضرائب، على حين أن المجموعة الثانية (الرعية) هي التي تقوم بالإنتاج وتدفع الضرائب. وكانت الدولة شديدة الاهتمام ببقاء كل فرد من طبقته، على اعتبار أن ذلك من المستلزمات الأساسية للنظام السياسي الاجتماعي وللانسجام[3].

وكانت أكثر أنواع الأراضي انتشاراً في الدولة العثمانية، هي الأراضي الأميرية (أراضي الدولة) وكان يوزع قسم منها على شكل

(١) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤١٢.
(٢) نفس المرجع.
(٣) جب وبوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ط ١، ص ٥٨ ــ ٥٩.

إقطاعات، بينما تجبى ضرائب القسم الآخر بواسطة ملتزمين وقد اختلفت الإقطاعات حسب ما تدره من عوائد، وقسمت بالتالي إلى ثلاثة أنواع:

١ ـ إقطاع صغير يسمى تيمار ولا يتجاوز دخله عشرين ألف أقجه (أصغر وحدة نقد عثمانية) ويطلق على صاحبه تيمارجي.

٢ ـ إقطاع زعامت، ويتجاوز دخله عشرين ألف أقجه، ويطلق على صاحبه زعيم.

٣ ـ إقطاع خاص، وهو أكبر الإقطاعات مساحة، ويتجاوز دخله مائة ألف أقجه، وأعطي إلى أفراد الأسرة الحاكمة. وكان صاحب الإقطاع يتمتع به مدى الحياة، كما أن السلطان العثماني كان مالكاً للأرض في أنحاء الدولة[١].

وقد طبقت الدولة العثمانية النظام الإقطاعي العسكري لمزاياه العديدة، فهو يضمن زراعة الأرض من جهة، ويضمن حصول الدولة في زمن الحرب على قوات من الفرسان دون تكاليف تذكر من جهة أخرى، لأن صاحب الإقطاع كان يذهب للحرب ومعه حصانه وسلاحه، ولهذا طبق هذا النظام الإقطاعي على سلاح الفرسان دون المشاة، فضلًا عن أن صاحب التيمار كان مكلفاً بتقديم تابع مسلح عن كل ثلاثة آلاف أقجه من إيراد إقطاعه، بينما يقع على عاتق صاحب الزعامة تقديم تابع مسلح كل خمسة آلاف أقجه من إيراد إقطاعه بعد إعفائه من الخمسة آلاف أقجه الأولى، ومن ثم قد يصل عدد أتباعه إلى ثمانية عشر تابعاً. ومن جهة ثالثة، فإن هذا النظام الإقطاعي كان يخفف العبء على الخزينة، فلا تدفع الدولة زمن السلم مرتبات للسباهية (الفرسان)[٢].

وفي المناطق التي لم تخضع لنظام الإقطاع العسكري، طبقت الدولة

---

(١) بخصوص الإقطاع العسكري في الدولة العثمانية انظر Lybyer, A.H., The Government of the ottoman Empire, P.100 - 105.

(٢) د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، حـ ١، ص ١٣٥ ــ ١٤٥.

نظام الالتزام. وقد طبق بشكل واسع في عهد السلطان مراد الثالث (٩٨٢ - ١٠٠٤هـ / ١٥٧٤ - ١٥٩٥م). والالتزام في المصطلح الإداري والمالي العثماني، هو التعهد من قبل فرد أو عدة أفراد من ذوي العصبية، بسداد المال الميري السنوي المقرر على القرية أو عدة قرى، بواقع سعر معين للفدان الواحد، يتحدد حسب جودة الأرض. وبذلك لم تكن الدولة تتعامل مع الفلاحين مباشرة، وإنما تطرح حصص الالتزام بطريق المزايدة وكانت مدة الالتزام سنة واحدة[١].

ومهما يكن من أمر، فإن نظام الالتزام كان في صالح الدولة والفلاحين والملتزمين على السواء، فالدولة بفضل هذا النظام تلقي عن كاهلها أعباء جمع الأموال الأميرية من الفلاحين والملتزمين الذين يتولون هذه العملية كان من صالحهم أن يقوم بينهم وبين الفلاحين نوع من التعاون، فيمدونهم بالبذور والأسمدة وكل ما يحتاجون إليه حتى ينصرفون إلى زراعة الأرض وفلاحتها، فينتفعون بخيراتها ويسددون منها ما عليهم من ضرائب للدولة والملتزمين، مما يعود بالنفع على الجميع.

ولكن الذي حدث من الناحية العملية كان على عكس ذلك تماماً. فقد استغل الملتزمون الفلاحين وأخذوا ينهبونهم وينتزعون منهم كل ما يملكون، ويسيئون بذلك إلى الفلاحين وإلى اقتصاد الريف. وأدى ذلك إلى حدوث اضطرابات وتمردات، وحاولت الدولة كبح جماحهم دون أن تحقق نجاحاً يذكر، بل تمادى الملتزمون - في فترة الضعف العام للسلاطين - إلى استغلال الفلاحين[٢].

ومما يجدر ذكره أن الدولة العثمانية كانت دولة دينية، لأن الأحكام في الدولة كانت تستند إلى الشريعة الإسلامية من ناحية، ومكانة الهيئة الإسلامية من جهة أخرى، ولأن رعايا الدولة كانوا يخضعون لنظام الملل العثماني من جهة ثالثة[٣].

---

(١) د/ عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ١٦٦ ــ ١٦٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٨.

(٣) د/محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٢ ــ ١٤.

ويترأس الهيئة الإسلامية شيخ الإسلام، وهو يلي السلطان في الأهمية. وكان التشريع والمحاكم والمدارس الملحقة بالمساجد وممتلكات الأوقاف الواسعة جميعها خاضعة له، كما كان خاضعاً له القضاة الشرعيون والقضاة العسكريون والمفتون. وكانت الأولوية في بداية نشأة الدولة العثمانية لقاضي عسكر الذي رافق الجيش المحارب، ثم صارت للمفتي رئيس العلماء والفقهاء في عهد السلطان سليمان القانوني. وأصبح المفتي هو شيخ الإسلام نفسه. وحرص السلاطين على تدعيم سلطة شيخ الإسلام، فكانوا يلجؤون إلى استغلال سلطته والإفادة منها كلما تعرضوا لأزمة خطيرة. وبلغ من ازدياد سلطة شيخ الإسلام أنه كان يحق له إصدار فتوى بعزل السلطان نفسه[١].

كما كانت الدولة لا تقدم على حرب دون صدور فتوى منه يقرر فيها أن أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الدين. وكانت أحكام المفتي نهائية لا معقب عليها. وكان الجهاز الإسلامي يضم أيضاً الأشراف وهم الذين ينحدرون من سلالة الرسول ﷺ، وكان نقيب الأشراف يحتل مكانة عالية في المجتمع[٢].

وتركت الدولة مشايخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع. وانتشرت هذه الطرق انتشاراً واسعاً في آسيا الصغرى، ثم انتقلت إلى معظم أقاليم الدولة، وكانت أهم هذه الطرق الصوفية: النقشبندية، والمولوية، والبكتاشية، والرفاعية، والأحمدية وغيرها[٣].

أما نظام الملل، فهو يقوم على التبعية الدينية للطوائف غير

---

(١) عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص ٥٤.

(٢) نفس المرجع.

(٣) د/السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٩.

الإسلامية، وقد اعتمد العثمانيون التبعية الدينية كأساس للتقسيم الإداري. وكانت كل من الفئات الدينية تسمى ملة. وكانت أكبر الملل ملة الإسلام وملة الروم الأرثوذكس. واعتبر الأرمن واليهود في جملة الملل. وكانت جميع الملل غير الإسلامية مقسمة إلى طوائف دينية، لكل طائفة رئيس من أبناء الطائفة ويقوم بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية لاتباع هذه الملة وفقاً لقوانينها دون تدخل من الدولة وهكذا منح نظام الملل الرعايا غير المسلمين كياناً ذاتياً خاصاً[1].

التنظيمات العسكرية:

احتل الجيش مكانة بالغة الأهمية في حياة الدولة العثمانية، فهو أداة للحكم والحرب معاً، إذ كانت الحكومة العثمانية جيشاً قبل أي شيء آخر، وكان كبار موظفي الدولة هم في نفس الوقت قادة الجيش، ومن هنا جاء القول الشائع بأن الحكومة العثمانية والجيش العثماني وجهان لعمله واحدة. وتقوم أسس الجيش العثماني على الجند السباهية (الفرسان) وهم من أقدم أنواع الجنود في الدولة، وكان عليهم المرابطة داخل حدود الصناجق أو الألوية، حيث تقع تيماراتهم. ويشكل السباهية الذين يقيمون ضمن حدود الصنجق الواحد، وحدة عسكرية من الخيالة العثمانية. وتحشد هذه الوحدة عند نشوب حرب ما، تحت راية الصنجق بك، الذي يتولى المقاطعة (الصنجق) ويدير في نفس الوقت شؤون فرسان صنجقه[2].

على أنه بتدهور الجنود السباهية الذين تمسكوا بالأرض أكثر من اهتمامهم بالحرب ولجؤوا إلى دفع مال البدل عوضاً عن الخدمة

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٣٠ ــ ١٣١.
(٢) د/علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢٣.

العسكرية، ازداد الاعتماد على الانكشارية وكانوا فرقة من المشاة المحترفين، لها امتيازاتها الخاصة، وقد شكلت في أواخر القرن الرابع عشر وضمت في صفوفها الصبية السلاف الأسرى، الذين تلقوا تعليماً وتدريباً خاصاً لكي يصبحوا جنوداً مسلمين، وكانوا يقومون بخدمة السلطان بغيرة وحماس. وقد ترأس هؤلاء في استانبول أغا (قائد) الانكشارية، الذي كان مسؤولًا عن تعيين أغا الحامية الانكشارية في مركز كل ولاية. وكانت هذه الحامية تقيم عادة في القلعة، ويعهد إليها بحراسة أسوار المدينة، وأبوابها، وفي بعض الأحيان الاشتراك في حملات الوالي المحلية أو حملات السلطان في الجبهات الرئيسية. وكان أغا الحامية العثمانية في مركز كل ولاية مستقلًا عن الوالي ومرتبطاً باستانبول مباشرة[1].

ولما دب الفساد إلى صفوف الانكشارية. حدث شبه اندماج بين الانكشارية والأهالي عن طريق الزواج أو عن طريق انتساب الانكشارية إلى أصحاب الحرف، وبازدياد انتشار السكان المحليين إلى الفرق الانكشارية في الولاية للتمتع بامتيازاتها، غلب الطابع المحلي على الانكشارية حتى أصبحوا يعرفون باليرلية[2].

وإلى جانب السباهية والانكشارية وجد الجند الخاص أو المرتزقة، الذين استخدمهم حكام الولايات بصورة خاصة، وكانت نفقاتهم تدفع عادة من واردات الولاية وقد ازداد اعتماد الولاة على الجند المرتزقة بازدياد الفوضى وانعدام النظام في صفوف السباهية والانكشارية وخصوصاً في القرن الثامن عشر. ولم يكن الولاة وحدهم الذين استخدموا الجند المرتزقة، بل نجد بعض الأمراء المحليين يحتفظون بمثل هذه القوات لدعم سلطتهم ضد أعدائهم، ولا سيما ضد حكام الولايات التابعين لها[3].

(١) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٦٥ ــ ٤٦٧.
(٢) د/السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٧.
(٣) د/علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢٤.

وكان الانكشارية يرافقون طليعة الجيش ويتبعهم الأغاوات، ثم قضاة العسكر، والمحاسبون، ثم يليهم موكب السلطان يحيط به حرسه الخاص، والحاجب ويرتفع وراءه العلم الإمبراطوري ثم الألوية الستة الخاصة بفرق الجيش المختلفة، بالإضافة إلى أعلام فرسان السباهية المرتزقة، أما القلب فيحتله الصدر الأعظم والوزراء ووراءهم باشا الروم إيلي، وباشا الأناضول، وعدد كبير من الفرسان الإقطاعيين[1].

وأثناء المعركة، فقد كان باشا الروم إيلي وباشا الأناضول يتقدمان إلى الصف الأول عند ابتداء المعركة، وكان الجناح الأيسر يعتبر محل الشرف، وكان يدعم كلا الجناحين فرقة من المدفعية، وفرقة أخرى من طلائع جيش الخيالة. يتلوهما فرسان السباهية، في حين يقف الانكشارية إلى الوراء في القلب، وكان السلطان يتخذ مكانه خلفهم، وإلى جانبه راية الحرب والحاشية السلطانية[2].

وهكذا يتضح لنا أن مهمة الجيش الدفاع عن مصادر الثروة وتوسيع نطاقها وحماية الحاكم والدولة. وقد اهتم العثمانيون بالمدفعية منذ أيامهم الأولى، وأنشأوا فرقة خاصة بالمدفعية (طوبجي) بلغ عددها ألف رجل في عهد بايزيد الثاني ٨٨٦ هـ/٩١٨ هـ، وفي عهد سليمان القانوني (٩٢٦ - ٩٧٤هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦م) تشكّلت فرقة أخرى من المدفعية الثقيلة. كما اهتم العثمانيون أيضاً ببناء أسطول قوي بعد توسع دولتهم بحيث يستطيع التصدي لأسطول البنادقة، ووصل عدد سفنه إلى ٣٠٠ سفينة في عهد سليمان القانوني واستطاع قائده خير الدين بربروسا أن ينشر الفزع والرعب في نفوس الأروبيين[3].

---

(١) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٦٧.

(٢) نفس المرجع ص ٤٦٨.

(٣) د/علي حسون، المرجع السابق، ص ٣٢٨.